



التحقيقات المالية الموازية في جرائم الفساد لسلطات إنفاذ القانون والإدعاء العام

أبريل 2025



التحقيقات المالية الموازية والهدف منها

التحقيقات المالية الموازية والهدف منها

- التحقيقات المالية الموازية هي:
 - عملية مكملة للتحقيقات الجنائية الأصلية تهدف إلى تتبع المتحصلات المالية المرتبطة بالجريمة الأصلية
 - تساعد في ربط الأنشطة المالية بالجرائم المرتكبة
- الهدف الأساسي من هذه التحقيقات:
 - هو تحديد مصدر الأموال المشبوهة، وطبيعتها، وكيفية استخدامها، والتأكد من ارتباطها بالجريمة الأصلية
 - تعقب وتوثيق حركة الأموال
 - لمساعدة سلطات الادعاء في مصادرة هذه الأموال وضبطها
 - وبالتالي ضمان عدم إدماج العائدات الإجرامية في النظام الاقتصادي





المعايير الدولية وعلاقتها بالتحقيقات المالية

• **اتفاقيات الأمم المتحدة التي دعت لضرورة القيام بالتحقيقات المالية الموازية:**

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية
- اتفاقية الأمم المتحدة بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية

توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) والنتائج المباشرة

- التوصية 30: مسؤوليات جهات إنفاذ القانون وهيئات التحقيق
- التوصية 31: صلاحيات جهات إنفاذ القانون وهيئات التحقيق





أقل من 1% من إجمالي عوائد الجريمة يتم ضبطها. لذلك، هناك حاجة واضحة للتعاون في جهود مكافحة الفساد وما يرتبط به من غسل الأموال على المستوى الدولي والإقليمي

- تتوافق الإحصائية السابقة مع تقارير مجموعة العمل المالي والتي أشارت إلى:
- أن نسبة 49,4% من الدول التي خضعت للتقييم خلال تلك الجولة قد حصلت على درجة مستوى متدنٍ من الفعالية في النتيجة المباشرة السابعة.
- بينما حصلت 42,5% على مستوى متوسط
- أدى ذلك إلى مستويات التزام بنسبة 40% متدنٍ و 41% متوسط بالنسبة للنتيجة المباشرة الثامنة المرتبطة بمصادرة الأصول الإجرامية
- تستوجب تلك الإحصائيات إلقاء الضوء على أسباب ضعف تلك المؤشرات





التحديات التي تواجه الجهات المعنية عند القيام
بالتحقيقات المالية الموازية

التحديات التي تواجه السلطات عند القيام بالتحقيقات المالية الموازية التحديات القانونية:

- عدم مطالبة جهات إنفاذ القانون بإجراء تحقيق مالي موازي عند التحقيق في جرائم أصلية أو إحالتها إلى جهة أخرى مخولة بالتحقيقات المالية الموازية المطلوبة.
- غياب الأساس القانوني الذي يلزم الجهات المختصة بإجراء تحقيق مالي موازي.
- عدم شمول تجريم غسل الأموال لصور المساعدة والاشتراك والتآمر والتحريض في بعض الدول.
- عدم كفاية الأطر الخاصة بالمستفيد الحقيقي، بما في ذلك الافتقار إلى تحديد وتقييم وفهم مواطن ضعف الأشخاص الاعتباريين، ومدى إمكانية إساءة استخدامهم في غسل الأموال



التحديات التي تواجه السلطات عند القيام بالتحقيقات المالية الموازية التحديات التشغيلية:

- الاقتصار على تحديد الأصول المستخدمة في ارتكاب الجريمة لأغراض استردادها، والاكتفاء بالتحقيق فقط في الجرم الأصلي دون تتبع الحركات المالية.
- ضعف إجراء التحقيق المالي الموازي في الجرائم التي تتضمن أشخاص اعتبارية أو صناديق استثمارية أو ذات الهياكل المالية المعقدة.
- عدم إجراء التحقيقات المالية الموازية بشكل كافٍ يتناسب مع هيكل المخاطر أو الجرائم الكبرى التي تدر متحصلات وتشكل تهديدًا على المستوى الوطني، ويعزى ذلك في كثير من الأحيان إلى عدم تقييم المخاطر بشكل ملائم أو فهمها بشكل متفاوت بين السلطات.





التعاون الدولي لتعزيز جهود التحقيقات المالية الموازية

أهمية التعاون الدولي في التحقيقات المالية الموازية

- جرائم الفساد وغسل الأموال عابرة للحدود بطبيعتهم
- التعاون الدولي ييسر من تبادل المعلومات بين الدول مما يعزز من تتبع وتحليل التدفقات المالية
- آليات التعاون الدولي المختلفة قادرة على تخطي التحديات التي تضعف من فاعلية التحقيقات المالية مثل:
 - الاختلاف بين الأطر القانونية
 - الاختلاف بين النظم القضائية
 - الاختلاف في اللغات



آليات التعاون الدولي

• القنوات الرسمية للتعاون الدولي

- المساعدة القضائية المتبادلة
- الاتفاقيات الثنائية
- التزامات بموجب الصكوك الدولية والإقليمية
- فرق التحقيقات المشتركة

• القنوات غير الرسمية للتعاون الدولي

- آلية مكملة للقنوات الرسمية للتعاون الدولي
- جمع المعلومات بسرعة أكبر، وبتكلفة أقل، وبصورة أكثر مرونة
- تتم من خلال العديد من المبادرات الدولية والإقليمية مثل:
 - استرداد الأصول المسروقة (ستار)
 - مجموعة أجمونت
 - الإنتربول
 - الشبكة التشغيلية العالمية لهيئات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد (جلوبي)
 - انشاء شبكات استرداد الأصول الإقليمية (أرينز)





سبل التعاون والتنسيق بين الجهات المنوط بها
التحري والتحقيق في جرائم الفساد

- أهمية وجود قنوات اتصال دائمة بين وحدات التحريات المالية وجهات الإنفاذ مثل الشرطة والهيئات القضائية، بهدف تسريع تبادل المعلومات المتعلقة بالتحقيقات المالية.
- ينبغي تبني آليات واضحة للرد السريع على الطلبات المتعلقة بالتحقيقات الموازية، مما يضمن تحرك الجهات المعنية بسرعة وفعالية أثناء التحقيقات في جرائم غسل الأموال.
- من المهم أن تتوفر آليات قانونية تضمن أن النيابة العامة تحصل على المعلومات المرتبطة بالتحقيقات المالية فور اكتشافها، لتتمكن من توجيه التهم ومتابعة القضايا القانونية ذات الصلة.
- التعاون بين محاكم الدول المختلفة يعتبر عنصرًا أساسيًا في معالجة القضايا العابرة للحدود. حيث يمكن أن يشمل ذلك التنسيق في استصدار أوامر قضائية بالتحفظ على الأصول أو مصادرتها.





سبل التعاون بين المكتب والدول العربية لتعزيز قدرات التحقيقات المالية الموازية

سبل التعاون بين المكتب والدول العربية لتعزيز التحقيقات المالية الموازية

- **الحقيبة التدريبية الخاصة بالتحقيقات المالية الموازية في الجرائم المالية:**

- يعمل المكتب على تطويرها بالشراكة مع جامعة الدول العربية

- برنامج تدريبي متقدم وشامل مصمم لتزويد المختصين في أجهزة إنفاذ القانون والنيابة العامة ووحدة التحريات

المالية بالمهارات والمعارف الأساسية اللازمة لمكافحة غسل الأموال والجرائم المالية المرتبطة بها بفعالية

- سيتم إطلاقها ومشاركتها مع الدول الأعضاء بالجامعة في الربع الثالث من عام 2025





شكرا

منى سالم،

المنسق الإقليمي لبرنامج مكافحة الفساد وغسل الأموال،
مكتب الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة
للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

mona.salem@un.org